

**The Grammatical Doctrine of Mohdhab al-Din al-Muhallabi
(d. 583 AH): In his book “Nazm Al Fara’id” and “Hasir Al
Shara’id”**

Asist. Prof. Sundus Mohammed Khalaf, PHD
Mustansiriya University - College of Basic Education –
department of Arabic language
S_2005_H@yahoo.com

DOI: [10.31973/aj.v1i140.1733](https://doi.org/10.31973/aj.v1i140.1733)

Abstract:

The use of the term in any of the sciences indicates the culture of that scholar, and his scientific knowledge of that science, and thus it is possible to identify his scientific doctrine to which he tends.

I preferred to study his grammatical doctrine in his book “Nazm Al Fara’id”; To stand on his views and grammatical terms and controversial issues that he cited. His use of the visual term predominated on the Kufi. He used the term "Kufic" only, not Basri

He referred to the contentious issues in his book and mentioned in it the opinion of the Basrians and the Kufics without preference, from that: the issue of accusative of the present verb after waw, the morphing, and the advent of the broken (in) meaning (if), and the Hashaah being a letter and not a verb, as well as the addition of (what) with (if and where).) And it became clear with the evidence from the books of grammarians that the increase (what) here is not a controversial issue between the Basrians and the Kufics, as he mentioned.

It appears that Mohadhab al-Din was clearly influenced by the visual and kufic schools, and that was from his use of their terms and opinions, and he mentioned the controversial issues between them. It seems to me that he was more inclined to the Basri, and this appears from his mention of Sibawayh's opinions more than other scholars, and his use of the Basri term more than the Kufic term.

Finally, I ask God for payment and integrity, and our last prayer is that praise be to God, Lord of the worlds

Keywords: (The Basri and Kufic Terminology, Muhdhab Al-Din, Nazm Al-Farayed).

المذهب النحوي لدى مهذب الدين المهلبى (ت ٥٨٣هـ)

في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد

الاستاذ المساعد الدكتور سندس محمد خلف

الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية

قسم اللغة العربية

S_2005_H@yahoo.com

(مُلخَصُ البَحْث)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أما بعد: إن استعمال المصطلح في أي علم من العلوم يدلّ على ثقافة ذلك العالم، ومعرفة العلمية بذلك العلم، وبهذا يمكن التعرف على مذهبه العلمي الذي يميل اليه. ومهذب الدين كغيره من العلماء استعمل مصطلحات نحوية كثيرة في كتابه (نظم الفرائد وحصر الشرائد). وآثرت أن أدرس المذهب النحوي لديه في كتابه نظم الفرائد؛ لأقف على آرائه ومصطلحاته النحوية والمسائل الخلافية التي أوردها. غلب استعماله للمصطلح البصري على الكوفي. واستعمل مصطلح (الخفض) الكوفي فقط ولم يستعمل البصري. وأشار الى المسائل الخلافية في كتابه وذكر فيها رأي البصريين والكوفيين من غير ترجيح، من ذلك: مسألة نصب الفعل المضارع بعد واو الصرف، ومجيء (إن) المكسورة بمعنى (إذ)، وكون حاشا حرفا وليس فعلاً، وكذلك زيادة (ما) مع (إذ وحيث) وتبين بالأدلة من كتب النحويين ان زيادة (ما) هنا ليست مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين كما ذكر هو. ويظهر أنّ مهذب الدين كان متأثراً بالمدرستين البصرية والكوفية تأثراً واضحاً وذلك من استعماله لمصطلحاتهم وآرائهم، وذكر المسائل الخلافية بينهم. وعلى ما يبدو لي أنّه كان ميالاً للبصريين أكثر، ويظهر ذلك من ذكره لآراء سيبويه أكثر من غيره من العلماء، واستعماله المصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي. وأخيراً أسأل الله السداد والاستقامة وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الكلمات المفتاحية: (المصطلح البصري والكوفي، مهذب الدين، نظم الفرائد).

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أما بعد: إن لكل علم من العلوم الدنيوية والشرعية مصطلحات خاصة به تميزه عن غيره. والنحو أحد هذه العلوم الذي نشأ في البصرة والكوفة، إذ كانتا مصدر إشعاع لكل العلوم الشرعية؛ إذ عُرفتا فيما بعد بمدرستي البصرة والكوفة ولكلٍ منهما آراء ومصطلحات تختلف عن الأخرى.

إن استعمال المصطلح في أي علم من العلوم يدلّ على ثقافة ذلك العالم، ومعرفة العلمية بذلك العلم، وبهذا يمكن التعرف على مذهبه العلمي الذي يميل اليه. ومهذب الدين كغيره من العلماء استعمل مصطلحات نحوية كثيرة في كتابه (نظم الفرائد وحصر الشرائد). وآثرت أن أدرس المذهب النحوي لديه في كتابه نظم الفرائد؛ لأقف على آرائه ومصطلحاته النحوية والمسائل الخلافية التي أوردها.

وجاءت الدراسة في البحث على تمهيد تكلمت فيه على حياة مهذب الدين وكتابه. ومبشرين، كان الكلام في المبحث الأول: على تعريف المصطلح لغة واصطلاحاً، ثم تحدثت عن المصطلحات النحوية التي ذكرها المهلب في كتابه (نظم الفرائد) موضع الدراسة. وجاء المبحث الثاني: لدراسة الخلاف النحوي في كتابه إذ اشترت الى المسائل الخلافية التي أوردها. وخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها.

أسأل العلي القدير أن أكون قد وفقت في عملي هذا وأن يغفر لي ذنوبي وزلة قلبي إنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد حياة مهذب الدين وكتابه

مهذب الدين أبو المحاسن مهلب بن الحسن بن بركات أبي علي بن المهلب بن غياث بن القاسم المهلب بن البهنسي المصري النحوي اللغوي الأديب (القفطي، ١٩٥٥/ص ٣/٣٣٣). لم تذكر كتب التراجم سنة ولادته، وهناك خلاف أيضاً في سنة وفاته فقيل سنة (٥٧٢هـ) وقيل سنة (٥٨٣هـ) تعلم العلم في بهنس (ياقوت الحموي، ص ١/٢٤٦)، ثم انتقل إلى القاهرة وقرأ بها النحو والفقه، ثم عاد إلى بلده وتولى فيها القضاء. ثم عاد إلى القاهرة وتوفي بها (القفطي، ١٩٥٥، ص ٣/٣٣٣). له مؤلفات منها:

١- نظم الفرائد وحصر الشرائد وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٢- الجواهر المنتورة في شرح المقصورة، وهو كتاب في شرح مقصورة ابن دريد الأزدية وإعرابها. ٣- المقصور والممدود - رسالة في اللغز بان وأن وذكر وجوهها المختلفة وعللها. (العثيمين، ١٩٨٦، ص ٢٦-٢٨).

كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد

يُعدّ من الكتب المختصرة في النحو، أورد مهذب الدين فيه مسائل يحتاج إليها الطالب المتخصص، لكونها من المسائل المشكّلة أو؛ لأنّ العلماء تحدثوا عنها كثيراً، أو لوجود مسائل خلافية فيها وغير ذلك. ويشمل كتابه على تسع وأربعين مسألة نظمها المؤلف على شكل أبيات شعرية ثم، تولى بعد ذلك شرحها. فهو يورد عنوان المسألة أولاً ثم، الأبيات الشعرية التي تتكلم على هذه المسألة، ثم يشرح هذه الأبيات (العثيمين، ١٩٨٦، ص ٣٦

و(٣٧)، فمثلا يذكر عنوان المسألة: (مواضع لام التعريف) ثم الأبيات الخاصة بها فيقول:
:(تعلم فللتعريف ستة أوجه إذا لامه زيدت على أول الاسم:

حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذي ثم الزيادة في الاسم)
(المهلبى، ١٩٨٦، ص ٧٩).

وبعد أن ينتهي من النظم يبدأ بشرح المسألة فيقول: (تفسير ذلك: أما تعريف الحضور فقولك: هذا الرجل صاحبنا، فإن قلت: هذا الرجل وسكتت كانت الألف واللام لتعريف العهد... (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٧٩). وكتابه مختصر في الشرح إلا ما يحتاج الى توضيح أو تفسير، وقد أشار الى ذلك في مقدمة الكتاب إذ قال: (ثم شرحت الشعر شرحا مختصرا مصاقبا لا يجازها وتقريبا لنجازها) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٥٨). واستعان لشرح كتابه الى ذكر آراء العلماء وأسمائهم في المسائل، من ذلك قوله في احكام الفعل: (فاحتراز أيضا من اسم الفاعل؛ لأنه لا يعمل عند سيوييه). (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٢٦).

وكان للشواهد النحوية حضورا واضحا في الكتاب، فالاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة كان له الحضور الأكبر، ثم الأبيات الشعرية، ثم الأمثال العربية، ثم الأحاديث النبوية الشريفة، إذ كانت الأقل بين الشواهد.

المبحث الأول: المصطلح النحوي لدى مهذب الدين في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد أولا: المصطلح لغةً واصطلاحًا: صَاحَ الشيء يَصْلُحُ صُلُوحًا، والصَّلاحُ ضد الفساد (الفراهيدي، ١٩٨٤، ص ١١٧/١). والصُّلح بالضم، وصالحه مصالحةً وصلاحًا، واصطلاحًا، وصالحًا، وتصالحا (الفيروز ابادي، ٢٠٠٢، ص ٢٢٣). ومن المعنى اللغوي أخذ المعنى الاصطلاحي، فقد عرفه الجرجاني (٨٢١هـ): بأنه (اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما، أو لفظ معين بين قوم معينين) (الجرجاني، ١٩٨٣، ص ٢٢).

إنَّ استعمال المصطلح في أي علمٍ من العلوم يدلّ على ثقافة ذلك العالم، ومعرفة ذلك العلم، وعليه يمكننا التعرف على مذهبه العلمي. ومهذب الدين كغيره من العلماء استعمل مصطلحات نحوية كثيرة في كتابه (نظم الفرائد)، وكان استعماله للمصطلح البصري كثيرا، غلب على استعماله للمصطلح الكوفي مما يجعلنا نقول أنّه كان ميالا الى المصطلح البصري أكثر؛ والسبب في استعمال المصطلح البصري أكثر من الكوفي عند العلماء كما يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ: (مصطلح الكوفيين للمواد النحوية مصطلح لا يتصف بالشمول والسعة، فهو شيء يتصل بمسائل عدة لا تفي بحاجة النحوي المتخصص) (السامرائي، ١٩٨٧، ص ١٠٧).

ثانياً: المصطلحات النحوية التي استعملها مذهب الدين

في الآتي سأعرض المصطلحات النحوية التي استعملها مذهب الدين في كتابه (نظم الفرائد):

١- الجرّ: أطلق البصريون (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٤٩٦/٣) مصطلح الجرّ على حروف الجرّ وحروف الاضافة. وتسمى أيضا عند الكوفيين بـ(حروف الخفض). (الفراء، ٢، ٢٠٠٣/٢٨). ف (الجرّ من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين). (ابن يعيش، ص ١١٧/٢). ومذهب الدين استعمل في كتابه مصطلح الخفض الكوفي أكثر من استعماله لمصطلح الجرّ البصري إذ ذكره في معرض كلامه على ما يعرف بالكاف أي بالإضافة فقال: (وأما ما عرفته الكاف أعني ما تعرف بالإضافة الى مضمّر المُخاطب ففي مثل: دُونك، وَحَدْرِك، وَعَلَيْك، والدليل على أنّ لها موضعا من الاعراب وهو الخفض بالإضافة جوازاً تأكيد هذا المضمّر فتقول: عليك نفسك زيدا، تخفض نفسك، وقد يجوز رفعه على تقدير: عليك أنت نفسك وزيدا) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٧٠، ٦٩، ٧٢، ٩٥، ١٠٩، ١٧٣). وقال أيضا في مواضع (رَبّ): (أولى هذه الخصال أن لِرَبِّ) صدر الكلام ... والثانية: الخفض؛ لأنه الذي سمع فيها) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٢٤٢ و٢٤٣). أما مصطلح الجرّ فقد ورد لديه، إلا أنه أقل من الخفض إذ قال في كلامه على ما ينوب عن الحال: (ومثال الاسم الجامد... ومثال الجملة... حروف الجرّ: هذا زيد في الدار أي كائنا فيها) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٢٢٩).

وذكر الجرّ أيضا في حديثه عن (غير) فقال في قوله تعالى: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ مِنَ النِّسَاءِ: ٩٥ الجرّ نعت للمؤمنين، والنصب استثناء) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٧٤، ١٤٣، ٢٢٢).

٢- النفي: مصطلح بصري، (سيبويه، ١٩٨٣، ص ١١٧/١، وابن السراج، ١٩٩٩، ص ١/٤٠ و٢٢٥). أما الكوفيون فقد اطلقوا عليه (الجدد) فورد استعماله عند الفراء إذ قال: في قوله تعالى: وَإِنْ كُلُّ لَمَّا حَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾ يس: ٣٢ (وترى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جدا وضموا اليها (لا) فصارتا حرفا واحدا وخرجتا من حد الجدد إذ جمعتا فصارا حرفا واحدا وكذلك (لما)، (الفراء، ٢٠٠٣، ٣٢٩/٢).

ومذهب الدين استعمل المصطلحين في كتابه إلا إن مصطلح (النفي) البصري غلب على مصطلح (الجدد) الكوفي ومن امثلة استعماله لمصطلح النفي قوله: (أما الابتداء بالنكرة بعد النفي فكقولك: ما رجل في الدار. وأما جواب النفي فكما يقول القائل: لا بل لك، ولا شفا في عبرة...) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٦٥، ٦٢، ١٠٤، ٩٦).

أما استعماله للجحد فجاء في كلامه على مواضع الفاء فقال: (الفاء تأتي جوابا في ثمانية في الأمر والنهي والتحضيض والجحد...والجحد قولك: ما جئتني فأكرمك) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٧٠، ١٦٩).

الزيادة: مصطلح بصري (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٤١/١ وابن السراج، وابن جني، ١٩٢٥، ص ٣٠٥/٢). أما الكوفيون فقد اصطاحوا عليها (حروف الصلة) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ٢٢٩/٣). واستعمل الفراء المصطلحين معا (الزيادة والصلة) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ١٣٠/١). ومهذب الدين أكثر من استعمال الزيادة فقال في معرض كلامه على: (مواضع لام التعريف:

تعلم فللتعريف ستة أوجه
إذا لامه زيدت على أول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد
ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم
وأما الزيادة فكقول جرير:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا بأضاء الخلافة كاهله
(المهلبى، ١٩٨٦، ص ٧٩، ١٠٠، ١٠٨).

وجاء استعماله لمصطلح الصلة أقل فأورده في كلامه على مواضع (ما) فقال: (ثم مستفهما علا وهي حرف صلة ثم جحدها لا يكمي) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٥٠، ١٦٩، ١٧١). ثم شرح البيت فقال: (وأما قولي (وهي حروف صلة) فمن الناس من يعبر عنها بالصلة ومنهم من يعبر عنها بالزيادة) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٢٥٤). فكأنه في قوله (من الناس) لمح الى البصريين والكوفيين.

الصفة: على الرغم مما نسبه السيوطي (٩١١هـ) لأبي حيان (٧٤٥هـ) في أن الصفة مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين النعت، إذ قال والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قال به البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة) (السيوطي، ١٩٧٩، ص ١١٦/٢). إلا أن سيبويه والفراء استعمالا المصطلحين (الصفة والنعت) إذ قال سيبويه: (وكذلك مررت برجلين رجل صالح ورجل طالح، وإن شئت صيرته تفسيرا لنعت، بأي رجل مررت؟ فتركت الاول واستقبلت الرجل بالصفة وإن شئت رفعت ...). (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٤٣١/١). واستعمل الفراء المصطلحين إذ قال في قوله تعالى: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴿٩٥﴾ النساء: ٩٥ (يرفع (غير) ليكون كالنعت للقاعدين) (الفراء، ٢٠٠٣، ص

٢٠٦/٢). واستعمل مصطلح الصفة فقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ^ط وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ^ط كَأَنْهُمْ خُشْبٌ مِّنْ سِنْدَةٍ^ط تَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ^ج هُمُ الْعَدُوُّ

فَأَحْذَرَهُمْ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٤﴾ المنافقون: ٤ (ومن العرب من يجزم بإذا فتقول إذا
تقم أقم ... وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب الصفة) (الفراء، ٢٠٠٣، ص
١٣١/٣). وعدهما ابن يعيش (٦٤٣هـ) واحدا إذ قال: (النعته والصفة واحدة) (ابن يعيش،
ص ٤٧/٣). ويبدو أن مذهب الدين متأثر بمن سبقه في استعمال المصطلحين فورد عنده
استعمالهما بشكل متساوٍ تقريبا فمن ذلك استعماله مصطلح الصفة في كلامه على اسم
الفاعل إذ قال: (ويكون صفة لموصوف كقولك: مررت برجل قائم أبوه ...) (المهلبى،
١٩٨٦، ص ١٣١، ١٧٢، ١٧٦).

وأما استعماله للمصطلحين معا فجاء في كلامه على رويدا إذ قال: (وتأتي نعنا
لمصدر محذوف نحو ساروا رويدا، أي سيروا رويدا، ومن شاء أظهر المصدر ووصفه بها)
(المهلبى، ١٩٨٦، ص ٦٩)

وذكر مصطلح النعت منفردا في كلامه على الأسماء التي لا ترخم فقال: (وأما النعت
في قولك: يا زيد الظريف، فإن المقصود بالنداء غيره فلا تطرق إذا إلى ترخيمه) (المهلبى،
١٩٨٦، ص ١٥١، ٧٤، ١٤٤).

الحال: مصطلح استعمله البصريون والكوفيون إذ ورد عند سيبويه (١٨٠هـ) فقال: (هذا
باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول) (سيبويه، ١٩٨٣،
ص ٤٤/١). وكذلك استعمله الفراء فذكره في قوله تعالى: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ
أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٥﴾ النساء: ٩٥، (وقد يكون نصبا على أنه حال ...) (الفراء، ٢٠٠٣،

ص ٢٠٦/١) واستعمل الفراء أيضا مصطلح القطع وهو مصطلح نسب إلى الكوفيين فقال
في قوله تعالى: يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ
الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ الحديد: ١٢
(وإن شئت نصبتها على القطع) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ١٣١/٣). ومذهب الدين استعمل
مصطلح الحال فقط فذكره في مواضع من ذلك قوله في الواو: (مراتب الواو عشر واثنان معا
للعطف والحال والاقحام والقسم وأما الحال فقولك: جاء زيد وهو يضحك ...) (المهلبى،
١٩٨٦، ص ٩٧، ١٢٧، ٧٨، ٧٤).

التمييز: ويسمى التبيين والمُبين، والتفسير، وورد عند سيبويه بـ (التبيين) فقال في
معرض كلامه على قول الراعي: فأمأت إيماء خفيا لحبترٍ ولله عينا حبترٍ أيما فتى

فقال: أيما تكون صفة للنكرة، وحالا للمعرفة، وتكون استفهاما مبينا عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبين العدد) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ١٨٠/٢، ١٨١). وكذلك استعمل (التفسير) فقال في كلامه على (كم): (وإذا قلت: كم عبد الله عندك، وليس يكون عبد الله تفسيرا لأيام؛ لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوما عبد الله ما كثر... (سيبويه، ١٩٨٣، ص ١٥٩ / ٢)، وسمّاه المبرّد (٢٨٥هـ) بـ(التبيين والتمييز) (المبرد، ص ٣٢/٣).

أما الكوفيون فاستعملوا مصطلح (التفسير والمفسر) فورد ذلك عند الفراء فقال في قوله تعالى: قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ۖ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا ۗ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٦٤﴾ يوسف: ٦٤ (وإن شئت جعلت حافظا تفسيرا لا فضل، وهو كقولك: لك افضلهم رجلا، ثم تلغى الهاء والميم فتقول: لك افضل رجلا) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ٤٢/٢).

واستعمل مذهب الدين في كتابه نظم الفرائد مصطلح (التمييز) فقط فأورده في كلامه على قول امرئ القيس إذ قال: (ولاسيما يوم بدارة جلجل... وأما النصب فعلى أن تكون ما كافة كفت سبّا عن الاضافة، وعدل الى النصب على التمييز) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٨٦، ٢٢٧، ٢٢٨).

العطف: مصطلح بصري (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٥٠١/٣ والمبرد، ص ١٥١/٤). يقابله النسق عند الكوفيين (المخزومي، ١٩٥٨، ص ٣١٥). غير أن الفراء استعمل المصطلحين (العطف والنسق) فقال في توجيه قوله تعالى: وَقُلْنَا يَتَّادِمُ أَسْكُنَ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ البقرة: ٣٥ (إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا وإن شئت عطفته على اول الكلام فكان جزما) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ٢٩/١). واستعمل مذهب الدين مصطلح العطف الذي نسب الى البصريين إذ ذكره في مواضع كثيرة في كتابه منها قوله في مواضع الواو: (...أما العطف فقولك: قام زيد وعمرو) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٩٧) وذكره أيضا في كلامه على (لا) إذ قال: (منازل (لا) تسع... والعطف قولك: قام زيد لا عمرو) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٦٩ - ١٧٠، ١٣٥، ١٣٦، ٢١٦).

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد وموقف المهلبى منه
سبق وأن ذكرت أنّ كتاب نظم الفرائد من الكتب المختصرة في النحو؛ لذا لم يتعرض مذهب الدين الى المسائل الخلافية فيه كثيرا، ولم يصرح بموقفه من العلماء، ولكن يمكنني ألتمس مذهبه النحوي من كثرة ذكره للمصطلح البصري وغلبته على المصطلح الكوفي كما مرّ في المبحث الاول. كما أنّه ذكر رأي سيبويه في بعض المسائل والتي يبدو لي أنّه موافق

له فيها؛ من ذلك مسألة علة بناء رويدا، إذ قال: (وقد قيل لتضمنها تاء التأنيث وهو مذهب سيبويه) (المهلبى: ص ٧٤، وسيبويه، ج ١/٤٠٨). وكذلك في الفاء الجوابية إذ ذكر أنها سُميت فاء جواب الجملة وهو ما يقوي قول سيبويه ومن قال بقوله في أنها ليست زائدة.)، (المهلبى، ص ١٠٨، وسيبويه، ج ١/ص ٧٠). وتذكر أن الصحيح في (إن) المخففة في قول الشاعر:

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

أنها بعض حروف (إما) فسيبويه يقول في ذلك: وإما من خريف وحذف (ما) لضرورة الشعر. (المهلبى، ص ١١٣، وسيبويه ج ١/ص ١٣٥). وذكر رأي سيبويه في الوصف بـ(إلا) حملا على (غير) في قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيْمَا ءَآهٖٓءَ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُوْنَ ﴿٦٦﴾ الأنبياء: ٢٢ أي: غير الله، فحُملت (إلا) على (غير) في الوصف كما حُملت (غير) على (إلا) في الاستثناء (المهلبى، ص ١٧٦، وسيبويه ج ١/ص ٣٧). وفي الآتي سأعرض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي وردت في كتاب نظم الفرائد، والتي صرح في بعضها بموافقته للبصريين، وفي بعضها الآخر لم يصرح برأيه في موافقة أي منهما:

١. عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

إنَّ نصب الفعل المضارع بعد (حتى، الفاء، اللام، الواو، أو) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين. فذهب البصريون الى أنَّ الناصب للفعل بعد هذه الحروف هو (أن) مضمرة مقدرة بعدها، فقال سيبويه في باب سماه بباب: الحروف التي تضرر فيها (أن): (وذلك اللام التي في قولك: جئتكَ لتفعل، وحتى ذلك قولك: حتى تفعل ذلك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضررها لكان الكلام محالا؛ لأنَّ اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف الى الأفعال) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٦٥/٣).

وقال المبرد: (اعلم أن هاهنا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة؛ وإنما (أن) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ(أن) وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها، فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة) (المبرد، ص ٦/٢، والرمانى، ١٩٨٣، ص ١١٩).

أمَّا مذهب الكوفيين فهو أنَّ النصب هنا بالصرف من دون تقدير (أن) مضمرة قبلها. (ابو البركات الانباري، ص ٥٥٥/٢)، ومهذب الدين ذكر رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة وأشار الى عبارة الكوفيين من دون ترجيح، فقال: (وأما معنى الصرف فهو أن

تصرف الفعل الذي بعد الواو عن العطف على الفعل الأول الى العطف على تأويل المصدر؛ وذلك نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ لأن الفعل الأول منهي عنه والثاني ليس كذلك ، فكأنه صرف عن جهة معناه ، وهذه عبارة الكوفيين، ولذلك قلت (وقيل للصرف) وهذه عند البصريين بإضمار (أن) الخفيفة والتقدير عندهم: لا تجمع بين أن تأكل السمك وتشرب اللبن) (المهلبى ، ١٩٨٦ ، ص ١٠١).

٢. إن بمعنى إذ

من المسائل الخلافية مجيء (إن بمعنى إذ) فقال مذهب الدين: وأما كونها بمعنى إذ فقد قيل في قوله تعالى: يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ البقرة: ٢٧٨ ، معناه عند بعضهم : إذ كنتم مؤمنين ، ولو كانت إن للجزاء لوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين ؛ لأنّ الفعل الماضي في الجزاء معناه المستقبل، وقد جاء في القرآن الكريم مواضع فيها هكذا ، وقد قيل إنّ الصحيح فيها أن تكون للجزاء ، قال لي الشيخ أبو محمد. أيده الله . أن تكون إن بمعنى إذ مذهب الكوفيين (المهلبى ، ١٩٨٦ ، ص ١١٢)

ذكر أبو البركات الانباري شواهد عدة لذلك على ذلك منها قوله تعالى: وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ البقرة: ٢٣ ، أي وإذ كنتم في ريب ؛ لأنّ الشرطية تفيد الشك بخلاف (إذ) فلا تقول: (إن قامت القيامة كان كذا وكذا)؛ لأنّ في هذا شك ولكن تقول: (إذ قامت القيامة)؛ لأنّ إذ تفيد الشك. فعلى هذا لا يجوز أن تكون (إن) في قوله تعالى: (وإن كنتم شرطية ... وقوله تعالى: لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۗ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿٢٧﴾ الفتح: ٢٧ ، وقوله عليه الصلاة والسلام: (سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) أي بمعنى إذ؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحق بهم. وقول الشاعر:

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غير ذي وقر

أي إذ. والشواهد كثيرة على ذلك) (ابو البركات الانباري، ص ٦٣٢/٢-٦٣٣، والزبيدي، ص ١٥٤). والذي يبدو أن ابن فارس (٣٩٥هـ) من الكوفيين هو من ذكر هذا المعنى فقال: (وتكون بمعنى إذ)، قال الله جل وعز: وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ

آل عمران: ١٣٩...بمعنى: إذ؛ لأنه . جل وعز. لم يخبرهم بعلوهم إلا بعد ما كانوا مؤمنين) (ابن فارس، ١٩٦٣، ص ١٣١). أمّا الفراء فإنه جعل (أن) مفتوحة الهمزة بمعنى (إذ) إذ قال في قوله تعالى: أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴿٥﴾ الزخرف: ٥ (بفتح (أن) كأنهم أرادوا شيئاً ماضياً، وأنت تقول في الكلام: أسبك أن حرمتني؟ تريد إذ حرمتني) (الفراء، ٢٠٠٣، ص ٢٧/٣) . فعلى هذا يكون ابن فارس من الكوفيين من قال بمجيء (إن) بمعنى (إذ) وليس جميع الكوفيين؛ لذا لا يمكننا أن ننسب الرأي إليهم جميعاً؛ وإنما نقول بعضهم ذكر هذا المعنى.

أمّا رأي البصريين (ابو البركات الانباري، ص ٦٣٤/٢، والزبيدي، ص ١٥٤) فإنهم لا يرون مجيء (إن) الشرطية بمعنى (إذ) في كل الشواهد التي ذكرها الكوفيون على ذلك، وحثهم أن الاصل في (إن) أن تكون شرطية و(إذ) ظرفية، وكل حرف يدل على المعنى الذي وضع له (ابو البركات الانباري، ص ٦٣٤/٢، والزبيدي ص ١٥٤).

ورد أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ) على الكوفيين بأن قال: لا حجة لهم في أن مجيء (إن) بمعنى (إذ) في الشواهد التي ذكروها؛ لأنّ العرب قد تستعمل (إن) الشرطية وإن كانت تدلّ على الشك؛ وذلك جريا على عاداتهم في اخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن فيه شك (ابو البركات الانباري، ص ٦٣٤/٢). ويرى أبو حيان أنّه لا موجب لرد كلام الكوفيين، وذلك لكثرة الشواهد التي رجحت كفتهم، وأن تأويل ما كثر وجوده في كلامهم ليس بجيد (ابو حيان الاندلسي، ١٩٨٩، ص ٤٤١/٢). والذي يبدو من كلام مهذب الدين أنه ساق الشواهد على مجيء (إن) بمعنى (إذ)، في كلام الكوفيين، ولم يحدد من منهم قال بذلك. أمّا رأي البصريين فلمّح اليه في قوله: (وقد قيل إنّ الصحيح فيها أن تكون للجزاء) فكأنه يميل الى رأيهم.

٣. إعمال (إن) المخففة المكسورة

قال مهذب الدين: (وأما كونها خفيفة من الثقيلة فلك فيما بعدها وجهان: الإبطال والإعمال، فإذا أبطلت عملها رفعت ما بعدها بالابتداء، ولزم خبرها لام التوكيد، لا بد من ذلك ليرفع اللبس بينها وبين (إن) النافية فتقول: إن زيد لقائم، وإن زيد لفي الدار، قال النابغة:

وإن مالك شئت للمرتجي إن تقعت رحى الحرب أودارت على خطوب

وإن شئت نصبت ما بعدها على عملها مثقلة فقد قرىء وإن كلاً لَمَا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ

أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ هود: ١١١ ، (وإن كل) بالرفع والنصب (ابن مجاهد، ١٩٨٨، ص ٦٧٨). وقال الشاعر:

كليبُ إن الناس الذين عهدتهم بجمهور حُزوى فالرياض لدى النخل)
(المهليبي، ١٩٨٦، ص ١١٣).

لم يصرح مهذب الدين في النص السابق أنّ الإهمال رأي الكوفيين، والإعمال رأي البصريين في (إن) المخففة من الثقيلة، ولكنّه ذكر الإعمال والإهمال فيها فقط.
فالكوفيون يرون أنّ (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل في الاسم لا لفظاً ولا تقديراً، ومن أمثلتهم عل ذلك (إن زيد قائم). وقوله تعالى: **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴿٤﴾ الطارق: ٤، وقوله تعالى: **وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴿٣٢﴾ يس: ٣٢، والقراء السبعة اجمعوا على رفع (كل) في هذه الآيات، إلا حمزة وعاصم وابن عامر اختلفوا في ميم (لما) فإنهم يشددونها وعندئذ تكون (إن) نافية و(لما) بمعنى (إلا). والبقية من القراء يخفون (ميم) (لما) فتكون (إن) مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد. (ابن مجاهد، ١٩٨٨، ص ٣٣٩).

أمّا البصريون (ابو البركات الانباري، ١٩٥٠-١٩٦، والزبيدي، ص ١٩٦-١٧٠) فقد اعملوا (إن) المخففة من الثقيلة وجعلوا من ذلك قوله تعالى: **وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ** **أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴿١١١﴾ هود: ١١١، بتخفيف (لما) ونصب (كلاً).

وأشار سيبويه الى ذلك فقال: (وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون (وإن كلاً لما ليوفينهم)، يخفون وينصبون...؛ وذلك لأنّ؛ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل يك ولم أبل حين حذف) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٢ / ١٤٠). وتابعه كثير من النحويين في جواز النصب بـ (إن) مخففة منهم أبو الحسن الهروي (٤١٥هـ) (الهروي، ١٩٧١، ص ٣٥)، وابن فلاح اليميني (٦٨٠هـ) (اليميني، ١٩٩٩، ص ٢٢٢/٣)، والمرادي (٧٤٩هـ) (المرادي، ١٩٧٦، ص ٢٢٨).

٤. الخلاف في حاشا

قال مهذب الدين: (وأمّا حاشا فنقول فيها: قام القوم حاشا زيد، والمبرد يجيز النصب بعدها، ويروى أنّها فعل، وسيبويه لا يرى ذلك، ويستدل على أنّها لو كانت فعلاً لدخلت عليها (ما) المصدرية كأختيها خلا، وعدا. فكنت تقول: قام القوم ما حاشا زيدا وهذا لم يسمع) (المهليبي، ١٩٨٦، ص ١٨٢). وللنحويين مذاهب في حاشا:

أولاً: مذهب سيبويه والبصريين في كونها حرف جر ولا تأتي اسماً فقال: (وأمّا حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه استثناء) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٢ / ٣٤٩، وابن السراج، ١٩٩٩، ص ١ / ٢٥٣). وحجة البصريين في كونها حرف هي: (ابو البركات الانباري، ص ١ / ٢٧٨، والزبيدي، ص ١٧٧-١٧٨).

١-الجر بها في قول الجميع الاسدي: حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
٢-دخولها على ياء المتكلم من دون تقدم نون الوقاية كقول الاقشير الاسدي:
(السيوطي، ١٩٧٩، ص ٢٨٥/٣).

من معشر عبدوا الصليب كراهة حاشي إني مسلم معذور ٣-عدم دخول (ما)
المصدرية عليها (الأربلي، ص ٢٥١) ويبدو لي أنه موافق لرأيهم، بدليل ذكره كلام سيوييه.
ثانيا: وذكر المرادي مذهب الكوفيين والأخفش (٢١٥هـ)، وأبو عمرو الجرمي (٢٢٥هـ)،
والمازني (٢٤٨هـ)، (المرادي، ١٩٧٩، ص ٥١٣)، والمبرد (المبرد، ص ٣٩١/٤) بأنها
تستعمل فعلا وحرفا. وحجتهم في ذلك (ابو البركات الانباري، ص ٢٧٩/١-٢٨٠):
إنها تستعمل فعل متصرف في قول النابغة الذبياني:

ورأى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقسام من أحد

فكونه متصرفا يجب أن يكون فعلا. أما كونها حرفا فإنّ لام الخفض تتعلق بها وذلك
في قوله تعالى: فَأَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ
مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَأَمَّا رَأَيْتهُنَّ أَكْبَرْتَهُنَّ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا
بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ يوسف: ٣١.

٥. ترخيم المضاف اليه

ذكر مهذب الدين في كلامه على الأسماء التي لا ترخم: (وأما المضاف اليه ففيه
خلاف، فأهل البصرة لا يجيزون ترخيمه؛ لأنه ليس المقصود بالنداء. وأهل الكوفة يجيزونه
وينشدون: خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرجم بالغيب تذكر
أراد: يا آل عكرمة. وهذا من ضرورة الشعر. والمرخم في غير النداء له باب)
(المهلب، ١٩٨٦، ص ١٥٢). إن مسألة ترخيم المضاف إليه مسألة خلافية بين البصريين
والكوفيين كما أشار الى ذلك في النص السابق، فالبصريون لا يجيزون ترخيم المضاف اليه
قال سيوييه: (واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف اليه ولا في وصف؛ لأنهما منادين)
(سيوييه، ١٩٨٣، ص ٢٤٠/٢، وابن السراج، ١٩٩٩، ص ٣٥٩/١). واحتج البصريون على أن
ترخيم المضاف اليه غير جائز؛ وذلك لعدم وجود شروط الترخيم وهي أن يكون المنادى
مفردا معرفة زائدا على ثلاثة أحرف (ابو البركات الانباري، ص ٣٤٩/١، والزبيدي، ص ٤٨).
أما رأي الكوفيين في ترخيمه فإنهم اجازوا ذلك ويوقعون الترخيم في آخر الاسم
المضاف اليه مثل قولك: يا آل مال) أي: يا آل مالك. واحتجوا لذلك بأنه جاء في استعمالهم
كثيرا كقول الشاعر السابق. (ابو البركات الانباري، ص ٣٤٥/١، والزبيدي، ص ٤٧).

وعَلَّ الرضي(٦٨٦هـ) عدم جواز ترخيم المضاف اليه قائلاً: (ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف اليه، بأنَّ المضاف اليه لم يمتزج امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باقٍ والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف اليه بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان. فلم يصح ترخيم احدهما، والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف)(الاستريادي، ص ٣٩٦/١).

٦. ترخيم الثلاثي

ذكر مهذب الدين في هذه المسألة أهل البصرة وأهل الكوفة فقال: (وأما الاسم الثلاثي فإن كان ساكن الأوسط كعمرو وبكر فقد اجمعوا على ترك ترخيمه وإن كان متحرك الأوسط كعمر وأسد فأهل الكوفة يرخمونه، وأهل البصرة لا يرخمونه، كراهة الاجحاف بالاسم الثلاثي؛ لان اقل الاصول ثلاثة أحرف) (المهلبى، ١٩٨٦، ص ١٥٣ و١٥٤). ورأى البصريين صريح في المسألة فهم لا يجيزون ترخيم الثلاثي بأي حالٍ إذ قال سيبويه: (واعلم أن كل اسم على ثلاثة احرف لا يحذف منه شيء) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٥٦، ٥٧/٣، ابو البركات الانباري، ص ٢٧٨/١). أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك فما كان أوسطه متحركاً جاز ترخيمه مثل: عنق . ياعن(ابو البركات الانباري ، ص ٢٧٨/١). ونسب الرضي جواز ذلك الى الفراء والاختش(الاستريادي، ص ٣٩٥/١). وعَلَّ سبب عدم ترخيمه بقوله: (لانهم كرهوا نقص الاسم قياساً مطرداً عن اقل أبنية المعرب أي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة) (الاستريادي، ص ٣٩٧/١).

٧. زيادة (ما) مع إذ وحيث

قال مهذب الدين في كلامه على مواضع (ما):

(وبتأويل مصدر ثم كفا سلطت ثم غيرت مستتما

...والخامس: قولي: (سلطت) أردت التي تصحب إذ، وحيث، وكيف على مذهب الكوفيين فإن مجرد هذه الأدوات لا يجزم بنفسه حتى يضاف اليه(ما) فتسلطه على العمل فنقول: إذ ما تقم أقم وشبهه و(ما) في سائر ادوات الشرط ليست كذلك، وإنما زيدت للتأكيد... (المهلبى، ١٩٨٦، ص ٢٦٠).

نسب مهذب الدين زيادة(ما) مع حيث وإذ الى الكوفيين، والذي يبدو أن هذا الرأي ذكره سيبويه فقال: (ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم الى كل واحد منها (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنا) وليست (ما) فيهما بلغوا، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد) (سيبويه، ١٩٨٣، ص ٥٦/٣، والمبرد ص ٤٧/٢). وسماها

الرماني(٣٨٤هـ) المسلطة فجعلها قسم من اقسام الزائدة فقال:(ان تكون مسلطة وذلك نحو قولك: ربما قام زيد)(الرماني، ١٩٨٣، ص ٩١).

وتابعه في التسمية البطليوسي (٥٢١هـ) فقال: (ومنها (ما) التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى (المسلطة) وهي ضد الكافة وهي التي تلحق (حيث، وإذ) في قولك: حيثما تكن أكن، وإذما تأتيني أكرمك؛ لان حيث، وإذ لا يشترط بهما حتى تضاف اليهما (ما) (البطليوسي، ١٩٨٠، ص ٣٤٤). ونسب صاحب الموفي في النحو الكوفي (١٣٤٩هـ) الى الفراء أنه أجاز الجزم بها من غير (ما) (الكنغراوي، ١٩٥٠، ص ١١٩). والذي يظهر لي أنّ مهذب الدين نسب رأيا للكوفيين وهو رأي جميع النحويين وليس في المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين

الخاتمة

وبعد أنّ انتهيت من كتابة بحثي هذا أود أن أوجز أهم النتائج التي توصلت اليها:

- ١- يعد كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهذب الدين المهلبي من الكتب المختصرة في النحو العربي، استعان لشرح كتابه بذكر المصطلحات النحوية وآراء العلماء.
- ٢- استعمل المصطلح البصري فقط ومن أمثلة ذلك استعماله مصطلح(الحال، والتمييز، والعطف) من دون أن يستعمل المصطلح الكوفي(القطع، والتبيين، والنسق). وفي بعض الأحيان خلط بين المصطلح البصري والكوفي فمن ذلك استعماله مصطلح (النعته والصفة)، بشكل متساوٍ، وأحيانا أخرى غلب المصطلح البصري على الكوفي فمثلا استعمل (النفى) أكثر من استعماله (الجد). فيبدو أنه كان ميالا لاستعمال المصطلح البصري.
- ٣- أشار الى المسائل الخلافية في كتابه وذكر فيها رأي البصريين والكوفيين من غير ترجيح، من ذلك : مسألة نصب الفعل المضارع بعد واو الصرف، وكون حاشا حرف وليس فعل. ورجح رأي البصريين في مسألة مجيء (إن) المكسورة بمعنى (إذ). وكذلك في ترخيم الاسم الثلاثي؛ لأنّه ذكر علة ذلك فكأنّه يرى رأي البصريين في عدم جواز ترخيمه.
- ٤- ويظهر أنّ مهذب الدين كان متأثرا بالمدرستين البصرية والكوفية تأثرا واضحا وذلك من استعماله لمصطلحاتهم وآرائهم، وذكر المسائل الخلافية بينهم. وعلى ما يبدو لي أنّه كان ميالا للبصريين أكثر، ويظهر ذلك من ذكره لآراء سيبويه أكثر من غيره من العلماء، واستعماله المصطلح البصري اكثر من المصطلح الكوفي.

المصادر والمراجع

١. ابن جني، ابو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، ١٩٢٥م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت ط١.
٢. ابن السراج، ابو بكر محمد، (٣١٦هـ)، ١٩٩٩م، الاصول في النحو، تحقيق: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٤.

٣. ابن فارس ، ابو الحسن أحمد، (٣٩٠هـ) ، ١٩٦٣م، *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها* ، تحقيق : مصطفى الشويحي ، بيروت .
٤. ابن مجاهد، احمد بن موسى (٣٢٤هـ) ، ١٩٨٨م ، *السبعة في القراءات* ، تحقيق: د شوقي ضيف دار المعارف ، ط٣.
٥. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣ هـ) *شرح المفصل* ، (د ت) ، عالم الكتب بيروت
٦. الانباري ، ابو البركات ، عبد الرحمن بن ابي الوفاء، (٥٧٧هـ) ، (د ت) ، *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* ، دار احياء الكتب ، مصر.
٧. الأربلي، علاء الدين بن علي (القرن ٨) ، (د ت) ، *جواهر الادب في معرفة كلام العرب* تحقيق : محمد مهدي السيد الموسوي ، النجف .
٨. الأستربادي، محمد بن الحسن الرضي (٦٨٦ هـ) ، (د ت) *شرح الرضي على الكافية* ، تعليق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ط٢ .
٩. الاندلسي ، محمد بن يوسف بن علي ابو حيان (٧٤٥هـ) ، *ارتشاف الضرب من كلام العرب* ، ج ١ ، ١٩٨٤ ، ج ٢ ، ١٩٨٧ ، ج ٣ ، ١٩٨٩ . تحقيق: د مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، مصر ، ط١.
١٠. البطلبوسي ، ابو محمد عبد الله السيد (٥٢١هـ) ، ١٩٨٠م ، *الطلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل* ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سهودي ، دار الرشيد للنشر .
١١. الجرجاني ، الشريف علي بن محمد (٨١٦هـ) ، ١٩٨٣م ، *التعريفات* ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ .
١٢. الحموي ، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت (٦٢٣هـ) ، (د ت) ، *معجم البلدان* ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
١٣. الرماني ، ابو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ) ، *معاني الحروف* ، ١٩٨٣ ، تحقيق : د عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة.
١٤. الزبيدي ، عبد اللطيف بن ابي بكر (٨٠٢هـ) ، *انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة* ، تحقيق : د طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٩٨٧م .
١٥. السامرائي ، الدكتور ابراهيم ، ١٩٨٧م ، *المدارس النحوية اسطورة وواقع* ، دار الفكر ، عمان .
١٦. سيبويه ، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) ، *الكتاب* ، ١٩٨٣ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
١٧. السيوطي ، جلال الدين (٩١١هـ) ، ١٩٧٩م ، *همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية* ، تحقيق: د عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، كويت.
١٨. الفراء ، ابو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) ، ٢٠٠٣م ، *معاني القران* ، اعتنى به : فاتن محمد خليل اللبون ، دار احياء التراث ، بيروت لبنان ، ط١.
١٩. الفراهيدي، الخليل بن احمد (١٧٥ هـ) ، ١٩٨٤م ، *العين* ، تحقيق : د مهدي المخزومي ود ابراهيم السامرائي ، بغداد .
٢٠. الفيروز أبادي ، مجد الدين (٨١٧هـ) ، ٢٠٠٣م ، *القاموس المحيط* ، اعداد : محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي ، ط٢ بيروت .
٢١. الفقطي، جمال الدين علي بن يوسف، ١٩٥٥م ، *انباه الرواة عن انباء النحاة* ، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية .
٢٢. الكنغراوي، صدر الدين (١٣٤٩هـ) ، ١٩٥٠م ، *الموفي في النحو الكوفي* ، شرحه بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق .
٢٣. المخزومي، الدكتور مهدي ، ١٩٥٨م ، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو* ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر
٢٤. المرادي، حسن بن قاسم (٧٤٩هـ) ، ١٩٧٦م ، *الجنى الداني في حروف المعاني* ، تحقيق : الاستاذ طه محسن ، الموصل .
٢٥. المهدي، مهذب الدين مهلب بن الحسن (٥٣٨هـ) ، ١٩٨٦م ، *نظم الفرائد وحصر الشرائد* ، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مكتبة التراث بمكة المكرمة ط١.
٢٦. الهروي، علي بن محمد (٤١٥هـ) ، *الازهية في علم الحروف* ، ١٩٧١م ، تحقيق : عبد المعين الملوح ، دمشق .
٢٧. اليميني، منصور بن فلاح (٦٨٠هـ) ، ١٩٩٩م ، *المغني في النحو* ، تحقيق : عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، بغداد.